

الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)  
كلية التربية - جامعة الملك سعود - الرياض  
اللقاء السنوي الخامس عشر

## برنامج إعداد المعلمين بين الجمود والتطوير



ورقة عمل مقدمة

لقاء "تطوير التعليم: رؤى، ونماذج، ومتطلبات"  
اللقاء السنوي الخامس عشر للجمعية السعودية  
للعلوم التربوية والنفسية  
١٩-٢٠/١/١٤٣١هـ

إعداد

منيع بن عبد العزيز المنيع

الأستاذ المشارك بقسم التربية كلية العلوم الاجتماعية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



## برنامج إعداد المعلمين بين الجمود والتطوير

### ورقة عمل مقدمة

#### للقاء تطوير التعليم: رؤى، ونماذج، ومتطلبات

اللقاء السنوي الخامس عشر للجمعية السعودية

للعلوم التربوية والنفسية

١٩-٢٠/١/١٤٣١هـ

إعداد

#### منيع بن عبد العزيز المنيع

الأستاذ المشارك بقسم التربية كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تسعى المجتمعات إلى تحقيق طموحاتها والوصول إلى أهدافها في مختلف جوانب الحياة عبر وسائل متعددة، يأتي في مقدمتها الاستثمار في مجال التعليم، حيث يعد السبيل الأمثل لإعداد مواطنين صالحين يستطيعون مواجهة الحياة وتحمل مسؤولياتها، وتحقيق طموحات مجتمعاتهم، وهذا يتطلب العمل على إعدادهم بكفاءة ومهنية عالية من خلال توفير مقومات النجاح للمؤسسات التعليمية من مختلف الجوانب، وفي مقدمة ذلك الاعتراف بالمنهج المدرسي الذي يمثل القلب النابض للعملية التعليمية، إلا أن هذا المنهج مهما بُذل في إعداده من جهد فإنه لن يعطي النتائج المرجوة ما لم يصل هذا الاهتمام وتلك العناية إلى المعلم الذي يعد المنفذ الحقيقي لهذا المنهج.

والاهتمام بالمعلم وتطويره يأخذان عدة اتجاهات، فمنها ما يكون أثناء الإعداد، وذلك بتطوير برامج كليات التربية وغيرها من الكليات والمعاهد التي تعنى بإعداد المعلمين، أو تطوير المعلم أثناء الخدمة عن طريق التدريب المتواصل، أو توفير جو عمل مناسب له من مختلف الجوانب.

وبنظرة تاريخية سريعة إلى إعداد مراحل المعلمين في المملكة نجد أنها بدأت عام ١٣٤٦هـ بإنشاء المعهد العلمي السعودي الذي ظل حتى عام ١٣٧٢هـ يعد معلمي المرحلة الابتدائية، حيث أنشئت في تلك السنة كلية للمعلمين، التي تحولت إلى كلية التربية في مكة المكرمة، وبعد إنشاء وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ أنشئت ثلاثة معاهد للمعلمين، وتطورت هذه المعاهد من حيث الكم ومن حيث الكيف إلى أن أنشئت الكليات المتوسطة عام ١٣٩٦هـ و ١٣٩٧هـ، وأصبحت تلك الكليات عام ١٤٠٩هـ تمنح شهادة البكالوريوس، حيث زادت سنوات الدراسة فيها إلى أربع سنوات، وفي عام ١٤١٢هـ تم تحويل مسماها إلى كليات

المعلمين، وفي عام ١٤٢٧هـ تم ضمها إلى وزارة التعليم العالي لتصبح جزءاً من الجامعات حسب المناطق التي توجد فيها.

وإلى جانب تلك الكليات فإنه توجد مؤسسات تعليمية لإعداد معلمي المرحلتين المتوسطة والثانوية، حيث أنشئت في عام ١٣٦٩هـ كلية الشريعة في مكة المكرمة، والتي أصبحت مع كلية التربية نواة لجامعة أم القرى، وفي عام ١٣٧٣هـ أنشئت كلية الشريعة بالرياض، وبعدها بسنة أنشئت كلية اللغة الغربية والتي أصبحت نواة لجامعة الإمام محمد بن سعود، وفي عام ١٣٧٧هـ تم إنشاء كلية الآداب، ثم العلوم، ثم الصيدلة، وأصبحت جميعها تحت مظلة جامعة الرياض، التي عرفت فيما بعد بجامعة الملك سعود، وضمت إليها عام ١٣٨٧هـ كلية التربية، التي كانت تابعة لوزارة المعارف وصندوق التنمية الاقتصادي التابع للأمم المتحدة، وفي عام ١٣٨١هـ أسست الجامعة الإسلامية وفي عام ١٣٨٣هـ، جامعة البترول والمعادن، وفي عام ١٣٨٧هـ تأسست جامعة الملك عبد العزيز كجامعة أهلية، وفي عام ١٣٩٥هـ تأسست جامعة الملك فيصل بالإحساء، وفي نفس السنة تم إنشاء وزارة التعليم العالي، وتوالى إنشاء الجامعات إلى إن وصلت في عام ١٤٣٠هـ إلى ٢٢ جامعة.

من خلال هذا العرض الموجز يتبين التطور الكمي لبرامج إعداد المعلمين، وقد صحب ذلك تطور في إحداث لوائح تنظيمية لمؤسسات التعليم الجامعي، إلا أن المتتبع لنتائج البحوث والدراسات العلمية عبر فترة زمنية ليست بالقصيرة يلحظ وجود قصور في برامج إعداد المعلمين؛ مما أثر سلباً على المؤسسات التعليمية تجاه قدرتها على تحقيق أهدافها.

فقد توصلت دراسة أعدها عويد، وعمار ١٩٩٣م إلى وجود بعض المشكلات التي تواجه برامج الإعداد التربوي بكليات إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية، ومن بين المشكلات وجود تكرار في محتويات بعض المقررات، وقيام غير المؤهلين بتدريس بعض المقررات التربوية، ويؤكد الراشد، والغامدي ٢٠٠٠م على وجود جوانب ضعف في برامج الإعداد التربوي بكليات المعلمين في المملكة، وناديا بضرورة الاهتمام بالإعداد التربوي للمعلم، وأهمية تحقيق التوازن في جوانب الإعداد العام، والإعداد التخصصي، والإعداد التربوي. وي طرح Cain ١٩٨٢م في دراسة مقارنة له عدة تساؤلات حول مدى قيام كليات التربية في دول الخليج العربي بعملية تقويم ومتابعة لخريجها؛ حتى تعيد النظر في مناهجها وبرامجها، كما تساءل عن الأسس المتبعة في تخطيط كليات التربية في تلك الدول لبرامجها، وأوضح أنه لم يجد إجابات كافية لتلك التساؤلات، وأبدى تخوفه من عدم وجود رؤية واضحة لدى تلك الدول حول تلك الجوانب، وقد أكد ذلك فهمي (١٩٨٤م)، حيث بين أن أهداف برامج إعداد المعلمين في دول الخليج ومحتواه وأساليبه ليست محددة ولا واضحة. ونادى الجبر ١٩٨٢م، واللقاني ١٩٧٨م بضرورة إعادة النظر في برامج كليات التربية من أجل رفع مستوى كفاءة التدريس فيها بوجه عام، وقد أكدت دراسة المنيع (٢٠٠٢م) ضرورة إعادة النظر في الأنظمة واللوائح التربوية في كليات إعداد المعلمين حتى تضمن تحقيق معايير الجودة المطلوبة،

إضافة إلى ضرورة مراجعة الأهداف، والسياسات، والهياكل التنظيمية في ضوء التطورات العالمية ويرى فارس (٢٠٠٥م) وجود ضعف في مخرجات كليات إعداد المعلمين، حيث يواجه الخريجون صعوبات التكيف الاجتماعي، والأمن الوظيفي، نتيجة القصور في إعدادهم، وعدم تزويدهم بالمهارات الحياتية، والكفايات الوظيفية التي فرضتها مستجدات الحياة المعاصرة وتطورات سوق العمل المتلاحقة. وترى العنزي (٢٠٠٩م) وجود ضعف في معظم مؤسسات إعداد المعلمين في دول الخليج في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات مقارنة بالمستويات الدولية، إضافة إلى الاستمرار في استيراد التقنية، وكذلك عدم إعطاء العنصر الوطني العناية الكافية.

ومن خلال استقراء تلك الدراسات وغيرها مما لا يتسع المقام لذكره يلخص الباحث أهم الانتقادات الموجهة لكليات التربية ولبرامج إعداد المعلمين بالتالي:

- ١- الإفراط في النظرية، والبعد عن الواقع التربوي في المدارس، مما يجعل المعلم بعد تخرجه ونزوله إلى الميدان يصطدم بواقع يختلف عن الواقع الذي رسخ في ذهنه أثناء دراسته، وهذا بلا شك سوف يولد لديه الإحباط، الذي قد يصل إلى حد الفشل.
- ٢- ضعف كفاءة بعض واضعي برامج إعداد المعلمين فيما يخص ترتيب أولويات العمل في الميدان التربوي والواجبات التي ينبغي أن يقوم بها المعلم، وهذا راجع إلى عدم ارتباطهم المباشر بالميدان، وعدم اطلاعهم عن قرب على الواقع، ولا شك أن ذلك يجعل الطالب المعلم يصرف وقته أثناء إعداده في حاجات ثانوية على حساب الحاجات الرئيسة.
- ٣- بُعد بعض برامج إعداد المعلمين في جانبها النظري عن حالة المجتمع وواقعه الذي تُدرس فيه؛ لأنها ترجمة في الغالب من واقع بلدان أخرى، أو أنها موضوعة بواسطة أناس جهلون المجتمع الموضوع له.
- ٤- التشابه والتداخل الكبير بين معظم مقررات الإعداد التربوي، مما يجعل حصيلة الطالب المعلم ضعيفة مقارنة بالوقت الذي يمضيه في دراستها.
- ٥- الانفصام الشديد في الغالب بين تلك الكليات التي تعد المعلمين، وبين الجهة المشرفة على التعليم العام، وبالذات إدارات المناهج الدراسية واللجان التي تتولى تطوير تلك المناهج، ما عدا ما يتم أحياناً حول الاستعانة ببعض الخبرات الجامعية، وبصورة فردية لا تكاد تذكر.
- ٦- عدم إحساس الطلاب المعلمين أثناء دراستهم بحاجاتهم الدراسية والمهنية لعدم معرفتهم بواقع الميدان الذي سيعملون به، وبالتالي فإن إقبالهم على دراسة بعض المقررات التربوية سوف يكون ضعيفاً.

- ٧- عدم إعطاء برامج إعداد المعلمين وتدريبهم ما تستحقه من اهتمام مادي وعلمي، مما جعل تلك البرامج تظل كما هي سنين طويلة، ولم تعد تواكب الاتجاهات التربوية الحديثة.
- ٨- عدم إعطاء مجالات إعداد المعلمين وتدريبهم ما تستحقه من اهتمام في ميادين البحث التربوي، سوى ما يتم من جهود فردية مبعثرة تواجهها في الغالب صعوبات متعددة قد لا تحقق بسببها أهدافها المرجوة، إضافة إلى عدم استفادة الجهات ذات العلاقة من تلك الدراسات والبحوث، وعدم متابعة نتائجها وتوصياتها.
- ٩- ضعف مشاركة المعلمين والمشرفين التربويين ببرامج تطوير العملية التعليمية، ومن ذلك برامج إعداد المعلمين، مما أدى إلى ضعف ارتباط تلك البرامج بالواقع التربوي، وعدم إسهامها في حل المشكلات والصعوبات التي تواجهه بالصورة المرجوة.
- ١٠- عدم وجود رؤية واضحة نحو اتجاهات التطوير إضافة إلى وجود قصور في الجهود التي تبذلها مؤسسات إعداد المعلمين في المملكة نحو الارتقاء ببرامجها (الزهراني ١٩٩٧م).
- ١١- تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي نتيجة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، مما أدى إلى قبول الطلبة في تخصصات ليس لها حاجة في المجتمع، وزيادة أعداد الطلبة في القاعات الدراسية، وزيادة نصاب معظم أعضاء هيئة التدريس (المنيع ٢٠٠٢م). وهذا الضعف بلا شك يسري على الخريجين الذين يعملون في مجال التدريس، والذين يمثلون من وجهة نظر الباحث النسبة الغالبة من الخريجين، وبالإضافة إلى ذلك فإنه توجد أيضاً جوانب قصور متعددة تتناول جزئيات معينة في برامج إعداد المعلمين لا يتسع المقام لذكرها، مما يجعل معظم البرامج القائمة لا تتماشى مع ما ينبغي أن يكون عليه المعلم في ظل المتغيرات المعاصرة، سواء فيما يخص مهام المعلمين ووظائفهم، أو ما يخص رسالة المدرسة الحالية، ومن أهم تلك المتغيرات ما يلي:
- السرعة في التغيير الاجتماعي الذي تواجهه كثير من المجتمعات نتيجة عوامل متعددة منها: التطور التقني، وتداخل الثقافات، والتحديات، والأحداث الخارجية، وغيرها، وهذا التغيير صحبه تغيير في حاجات تلك المجتمعات وأهدافها، وفي استراتيجياتها وخطتها التطويرية، وفي نظرتها إلى المستقبل واستشرافها له؛ مما يتطلب نظاماً تربوياً يتناسب مع طبيعة تلك المرحلة.
  - تنوع وتغير مصادر المعرفة، وما صحب ذلك من تطور معرفي في مختلف المجالات.
  - نشوء مشكلات جديدة في كثير من المجتمعات مما يتطلب إسهام العملية التعليمية في حلها مثل البطالة، والتنافس الكيفي على الأعمال المهنية، وغيرها.

- الغزو الإعلامي الذي لا يمكن التحكم فيه، والذي أملاً على المجتمعات أهدافاً جديدة للعملية التعليمية من أهمها تعزيز الوازع الديني لدى الطلاب، وتزويدهم بمهارات حياتية جديدة.

- الصراعات العالمية المعاصرة، وتسيد القوة والغلبة على مراكز القيادة العالمية، وإقصاء الشعوب الضعيفة.

ولعل من أهم ما أفرزته تلك المتغيرات تطور مهام المعلمين ووظائفهم، التي يمكن

إيجازها بالتالي:

- أصبح المعلم منظماً ومنسقاً لبيئة التعلم، وليس ناقلاً للمعرفة، وينتظر منه تمكين الطلاب من استخدام المعرفة، وتوظيفها، وتفعيلها، وغرس المهارات لديهم، والعمل على تعديل سلوكهم.

- أصبح المعلم خبيراً تربوياً مؤهلاً للقيام بمهنته على الوجه المطلوب، والعمل على الإسهام بتطوير العملية التعليمية في مختلف جوانبها.

- أصبح المعلم عضواً نافعاً وعاملاً في مجتمعه، يعمل على تقوية العلاقات وتميئتها في بيئته، وهو بمثابة مصلح اجتماعي.

- أصبح المعلم في ظل تلك المتغيرات المتلاحقة والتحديات التي تواجه الطلاب مثلاً يقتدى به في سلوكه وعلاقاته وفي جميع جوانب شخصيته.

- أصبح المعلم باحثاً تربوياً، ومثقفاً، وعالمياً في مجال تخصصه، ومتعلماً يتابع ما يستجد في مجال مهنته.

- أصبح المعلم عاشقاً لمهنته، مدركاً لأبعاد عمله، أميناً على طلابه، حاملاً المسؤولية على الوجه المطلوب.

- أصبح المعلم صانع قرار، ومشاركاً في التطوير، وصاحب مبادرات، وحريصاً على تطوير نفسه والمؤسسة التي يعمل فيها.

وفي ظل تلك المهام المستجدة للمعلمين، ولوجود جوانب قصور كثيرة في برامج إعداد المعلمين القائمة، فإن الباحث يقترح الملامح التالية لألية التجديد لتلك البرامج، التي بلا شك تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي، والنقاش، والحوار حتى تظهر بالصورة الفاعلة، ومن أهم تلك الملامح ما يلي:

1- إيجاد تكامل وتنسيق بين الجهات التي تقوم بإعداد المعلمين وبين الجهات المشرفة على التعليم، بحيث تتوحد الآراء، والاتجاهات، والسياسات، والفلسفات تجاه رسالة المدرسة في المجتمع من جهة وتجاه المعلم من جهة أخرى.

- ٢- إنشاء مؤسسة وطنية تعنى بشؤون التدريس كمهنة، وتكون من أبرز مهامها إعداد مواصفات حديثة لبرامج إعداد المعلمين، ويكون من صلاحياتها إعطاء رخصة الإعداد للجهات التي تفي بتلك المواصفات وفق تنظيم معين.
- ٣- إعادة النظر في الفلسفات والرؤى للعملية التعليمية وعمليات تطويرها، ثم لعملية إعداد المعلمين وسد الفراغ القائم وفق اتجاه علمي حديث، وتكون هذه الفلسفة مقبولة من جميع الجهات ذات العلاقة، بحيث تكون بمثابة الفكر الذي يسير في ضوءه العمل من جميع جوانبه.
- ٤- الالتزام بمعايير إعداد المعلمين المعروفة عالمياً، والتي تقوم على مواصفات الجودة العالمية، وتسعى إلى الوصول بها إلى ما يؤهلها إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي من بيوت الخبرة العالمية المعروفة في هذا المجال.
- ٥- العمل مع الجهات ذات العلاقة إلى تحسين أوضاع المعلمين بحيث تصبح مهنة التعليم مهنة ذات قيمة اجتماعية واقتصادية مرموقة، وبالتالي تستطيع الجهات التي تعد المعلمين اختيار الطلاب المتميزين وإخضاعهم لامتحانات قبول متعددة، وتستقطب أفضل العناصر في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى مخرجات عالية الجودة.
- ٦- العمل بروح الفريق من جميع العاملين بالخدمة التعليمية، سواء في برامج الإعداد، أو الإشراف، أو التدريب، أو التوظيف، ورسم سياسة موحدة ذات رؤية واضحة، وجهود متكاملة، يسند بعضها بعضاً، وتكون تحت إشراف هيئة أو مؤسسة وطنية واحدة.
- ٧- استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين علمياً ومهنياً، وممن لهم خبرة واسعة، وخاصة في مجال التعليم، وإخضاع المبتدئين منهم لبرامج تأهيلية يركز فيها على الارتباط بالميدان التعليمي.
- ٨- تبني مفهوم واسع وشامل للمدرسة، باعتبارها مركزاً لخدمة المجتمع، وإعداد أفراد للحياة وتحقيق النمو المتكامل لهم.
- ٩- التركيز في برامج الإعداد على الجوانب العملية التطبيقية والابتعاد ما أمكن عن التنظير البعيد عن الواقع، والجمع أثناء الإعداد بين الدراسة النظرية والتدريب العملي المصاحب له، بحيث يلمس الدارس العلاقة بينهما، ويدرك حاجته إلى ما ينبغي عليه معرفته في ضوء ارتباطه الأولي بالحياة المدرسية، وأقترح في هذا المجال تخصيص أيام معينة في الأسبوع للدراسة، وأيام أخرى للتدريب بالمدرسة، وتطبيق ما يتعلمه على أرض الواقع.
- ١٠- عقد لقاءات دورية بين العاملين في الميدان التربوي، وبين معدي برامج الإعداد ومقومها، سواء كان ذلك تحت مظلة مؤسسة وطنية للتدريس، أو على مستوى المنفذين



لبرامج الإعداد لتقويم الأعمال القائمة بين جميع الأطراف، ومناقشة المستجدات على الساحة التربوية، والاستفادة من الأفكار والآراء البناءة فيما يسهم في الوصول إلى الأهداف المنشودة.

١١- توجيه البحوث العلمية لخدمة برامج إعداد المعلمين بشكل خاص، والعملية التعليمية بشكل عام، والاستفادة من هذه البحوث بصورة جيدة وفاعلة بعد توفير مقومات البحث الجيد، سواء من حيث التمويل أو التشجيع أو الإشراف.

١٢- استخدام أساليب تقويم متنوعة ومتطورة لقياس أداء المعلمين، وتجديد رخصة التدريس الممنوحة لهم في البداية في ضوء أدائهم المهني، وإشراك جهات الإعداد في برامج تقويم أداء خريجها، ومعرفة مدى كفاءة برامجها، ومن ثم تطوير العمل التربوي من جميع جوانبه في ضوء نتائج التقويم.

١٣- تطوير اللوائح والأنظمة ذات الصلة بالعملية التعليمية عامة، وبشؤون المعلمين خاصة، سواء من حيث المرتبات، والحوافز، والترقيات، والعلاوات، وكذلك الأنظمة الخاصة بحقوق المعلم، وأنظمة التأديب، وغيرها، مما يدفع المعلمين إلى تطوير أنفسهم، وإشعارهم بالأمان الوظيفي على أسس تنافسية، وليس على أساس امتلاك الوظيفة بمجرد التعيين عليها.

وختاماً فإن الباحث لن يستطيع في هذه الورقة عرض التصور الأمثل الذي ينبغي أن تبني في ضوءه برامج إعداد المعلمين، حيث إن الموضوع بحجمه وأهميته يتعدى مثل هذا العمل، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى عدد من الاتجاهات الحديثة التي لا بد من الأخذ بإيجابياتها، وبناء برامج متكاملة لإعداد المعلمين تقوم على علاج جوانب الضعف في البرامج الحالية والاستفادة من الخبرات المعاصرة والاتجاهات الحديثة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- برنامج step project والتابع للجمعية الأمريكية لكليات المعلمين AACTE.
- المعايير التي وضعتها المؤسسة الأمريكية لإعداد المعلم وجودة التدريس (IMTASC) وعددها عشرة معايير تسعى إلى إيجاد بناء متكامل لشخصية المعلم المهنية.
- الأخذ بإيجابيات النظام التكاملية لإعداد المعلم Integrated System .
- الأخذ بإيجابيات النظام التتابعي لإعداد المعلم Sequence system ، وذلك حسب ما تمليه الحاجة وما يساعد على علاج جوانب القصور الموجودة.
- الاستفادة من حركة المستويات المعيارية الحديثة وهي متعددة ومختلفة المصادر، ومن أهمها معايير المجلس القومي الأمريكي لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) ، ومعايير جامعة مينيسوتا، ومعايير جامعة تكساس، ومعايير جامعة ميتشجن، والمعايير المشار إليها سابقاً

والخاصة بالمؤسسة الأمريكية لإعداد المعلم وجودة التدريس، وإضافة إلى الخبرات المتغيرة في الدول المتقدمة كبريطانيا، وفنلندا، وأستراليا، وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره.

## المصادر والمراجع

- ١- الجبر، سلمان محمد: برامج إعداد المعلمين بين النظرية والتطبيق بحث مقدم لندوة: نحو إستراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٩٢م.
- ٢- اللقاني الحقييل: سليمان عبد الرحمن: التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية ط٣، الرياض ١٤١٥هـ.
- ٣- الراشد، إبراهيم محمد والغامدي، حمدان: دراسة تقييمية لمواد الإعداد التربوي في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية من قبل أعضاء هيئة التدريس، الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠٠٠م.
- ٤- الزهراني، سعد عبد الله: أهم الاتجاهات الإستراتيجية للتخطيط لتطوير مؤسسات إعداد معلم التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ١٩٩٧م.
- ٥- الشامي: جميل محمد: في سبيل إعداد الخريج العربي للعمل والحياة، بحث مقدم للندوة الثانية لكليات التربية في العالم العربي، الرياض، جامعة الملك سعود ١٩٧٨م.
- ٦- العنزي، بتلة صفوق: إعداد المعلم في دول الخليج العربي في دول الخليج العربي نماذج مقترحة ط١، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ٢٠٠٩م.
- ٧- اللقاني، أحمد حسين: دور كليات التربية في إنتاجية المدرس وفاعليته: بحث مقدم للندوة الثانية لكليات التربية في العالم العربي، الرياض، جامعة الملك سعود ١٩٧٨م.
- ٨- الملحم، ناصر عبد العزيز: الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح.  
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية ١٤٢٨هـ.
- ٩- المنيع، محمد عبد الله: متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ، وزارة التخطيط، الرياض ٢٠٠٢م.
- ١٠- حيدر، عبد اللطيف حسنين: التجارب العالمية المميزة في مجال إعداد المعلم وأوجه الاستفادة منها.
- ورقة مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان "رؤية مستقبلية للتعليم التربوي في المملكة العربية السعودية، الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م"،
- ١١- فارس، مسدود: إدارة المعرفة والابتكار، أين الجامعات العربية من هذه التطورات؟ ورقة عمل مقدمة لندوة الإدارة الإستراتيجية مؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك خالد، أبها ٢٠٠٥م.
- ١٢- فهمي، محمد سيف الدين: تحديات ومشكلات تربية المعلم في دول الخليج العربي وسبل مواجهتها، بحث مقدم لندوة إعداد المعلم بدول الخليج، الدوحة، جامعة قطر ١٩٨٤م.

١٣- عبد العزيز، حمدي أحمد وقاسم، حسن محمد "مترجمان": رخصة التدريس رؤية لتطوير معايير التدريس، ط١، دار الفكر- الأردن، ٢٠٠٧م.